



مركز دراسات النزاع والعمل الانساني  
Center for Conflict and Humanitarian Studies

تقرير ختامي حول المؤتمر الأكاديمي

النزاع في اليمن: المشهد الحالي وسبر المستقبل

14 و15 شباط / فبراير 2022

## حول المؤتمر: بين الأكاديميا والممارسة

نظم مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، بالتعاون مع كل من المركز العربي-واشنطن دي سي، ومؤسسة ديب روت (DeepRoot)، يومي 14 و15 شباط/ فبراير 2022، مؤتمر "النزاع في اليمن: المشهد الحالي وسُبر المستقبل".

استُهلّت جلسة المؤتمر الافتتاحية بكلمات ترحيبية ألقاها كل من البروفيسور سلطان بركات، مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، والدكتور خليل جهشان، المدير التنفيذي للمركز العربي بواشنطن، والأستاذ رأفت الأكحلي، الشريك المؤسس في مؤسسة ديب روت. وقد أكدوا جميعًا أهمية هذا المؤتمر الأكاديمي، وأهمية توقيته في ظل التطورات الراهنة في اليمن، وأن المؤتمر يوفر فرصة استثنائية لرصد وفهم آخر التحليلات المتعلقة بالأزمة اليمنية ومسار عملية السلام في اليمن، التي يقدمها مجموعة من الخبراء والأكاديميين والباحثين البارزين المتخصصين في الشأن اليمني.

وقد رحب بركات بالمشاركين، مؤكدًا أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي انسجامًا مع تطلعات مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، الذي يعد الأول من نوعه في العالم العربي، ويعمل على إنتاج المعرفة العالمية ورسم السياسات في مجال إدارة النزاع والعمل الإنساني، بما يجسر الهوة بين النظرية والممارسة، ويساند الجهود العملية المتمثلة في الحوار والوساطة. في حين أشار جهشان إلى أن فكرة هذا المؤتمر نابعة من التزام الشركاء الثلاثة بدعم عملية السلام وتسوية الصراع في اليمن الذي تحول إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وبوضع حد له. وأكد الأكحلي أن هذا المؤتمر فريد من نوعه؛ لتنوع المتحدثين والمساهمين فيه، وهو ما يثري المناقشات الدائرة، ويعزز المساهمة في البحث عن حلول لإنهاء النزاع الذي أنهك البلاد.

وبناء على هذا الاهتمام المشترك للجهات المنظمة للمؤتمر بالتفاعل بين الأكاديميا والممارسة العملية، وحرصهم على الاطلاع على أوسع شريحة ممكنة من وجهات نظر مختلف الأطراف والفاعلين، فقد اشتملت أعمال اليوم الأول من المؤتمر على كلمة رئيسة ألقاها تيموثي ليندركينغ، المبعوث الأميري الخاص إلى اليمن، تبعها كلمة افتتاحية لعرض وجهة نظر الحكومة اليمنية، ألقاها رئيس المكتب الفني للمشاورات عضو الفريق المفاوض عن الحكومة اليمنية محمد العمراني، إضافة إلى جلستين أكاديميتين ضمتا العديد من المشاركات المميزة لمجموعة من الباحثين والمتخصصين، الذين قدموا أوراقهم الأكاديمية مسلطين الضوء على خريطة النزاع في اليمن، وعلى تطورات المواقف الخليجية والإقليمية.

أما فعاليات اليوم الثاني فقد اشتملت جلستها الافتتاحية على كلمة رئيسة قدمها نائب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن معين شريم، بالنيابة عن السيد هانس غرونديبيرغ، المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، وكلمة افتتاحية لعرض وجهة نظر وفد صنعاء التفاوضي، ألقاها عبد الملك العجري، عضو المكتب السياسي لحركة "أنصار الله" عضو الفريق الوطني التفاوضي. تبع ذلك انعقاد الجلستين الأكاديميتين الثالثة والرابعة، وعرضت خلالهما سبع أوراق بحثية، تناولت عملية السلام في اليمن ومستقبلها، وكذلك مستقبل اليمن من حيث التعافي، وإعادة الإعمار، والتنمية.

هذا وقد ناقش المتحدثون في المؤتمر موضوعات عدة وأثاروا أفكارًا محورية، منها ما يحتفظ بأهميته القصوى والمتجددة في مختلف مراحل النزاع، ومنها ما هو مستخلص من التطورات الأخيرة ويطرح جدليات ونقاشات طارئة ينبغي الالتفات إليها.

## وقف التصعيد والحل السياسي الشامل

دارت المداخلات حول مجموعة من المحاور، اختص أولها برسم لخارطة النزاع والفاعلين فيه وديناميكياته، مع وضع الأزمة الراهنة في سياقها. وشدد المتحدثون على أهمية وجود حل سياسي شامل في اليمن، ورأى معظم الباحثين أن التصعيد العسكري طريق مسدودة لن تزيد الأوضاع إلا سوءاً. وفي ذات السياق، فصل المشاركون الحديث بخصوص الأزمات المتتالية التي مر بها اليمن، مشيرين إلى وجود أزمة داخل النخب السياسية الفاعلة، ومشكلات هيكلية تستمر في توليد ديناميكيات النزاع، مضيفين أن الأغلبية العظمى من المواطنين يواجهون ظروفًا إنسانية صعبة بسبب ذلك.

وقد اتفق المتحدثون على أنه لا يمكن المضي قدمًا في أي شيء قبل وقف التصعيد والعمليات الحربية أولاً، وأشاروا إلى أن ذلك يمثل خطوة أولى لكل ما يجب عمله لاحقًا؛ من المفاوضات وصنع السلام وبالضرورة عمليات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. هذا فضلًا عن أن الأعمال الحربية تضاعف المعاناة، وأن كلفة هذه الحرب سيتحملها الجميع، وستصعب من أي اتفاق محتمل، مشيرين إلى الهجمات الأخيرة العابرة للحدود بوصفها مثالًا أدى إلى تعقيد النزاع وإمكانات التسوية، وهو- في نهاية المطاف- ليس في مصلحة أي طرف. وقد برر عدد من المشاركين ضرورة التعجيل في خفض التصعيد بأن البلاد تمر بمرحلة حرجة للغاية، وأن هذا العام هو من أسوأ الأعوام في اليمن.

وقد أكد السيد تيموثي ليندركينغ كارثية الوضع، والحاجة الماسة إلى دعم عملية السلام، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لا تدعم الحلول العسكرية في اليمن، إلى جانب رغبة بلاده في دعم عملية التعافي في المنطقة، مع إقراره بأنه ليس لدى بلاده حلول مثالية للنزاع في اليمن. كما أكد أيضًا أن واشنطن تدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، مع استمرارها في تقديم الدعم الإنساني والاقتصادي جنبًا إلى جنب مع المجتمع الدولي، مشيرًا إلى التزامهم بالقانون الدولي وبأهمية وجود حل سياسي للأزمة.

من جهة أخرى، أشار محمد العمراني إلى الغياب النسبي للعملية السياسية في اليمن منذ عام 2018، مرجعًا ذلك إلى غياب "الطرف الحوثي" (أنصار الله) عن عملية السلام، وتعهدهم عدم الحضور بصفة مباشرة، ووضع الشروط المسبقة للجلوس على طاولة المفاوضات. وقد انتقد دور المبعوثين الدوليين السابقين إلى اليمن، ملقيًا الضوء على مسار عملية السلام التي قادوها، والتي يرى أنه قد غلبت عليها محاولات الإغراق في الجزئيات على حساب القضايا المركزية الكبرى. وفي هذا الإطار لاحظ أن التركيز على قضية الأسرى وبناء الثقة ومحاولة الهروب من القضايا الأساسية والاستراتيجية هو نهج ينسجم مع رؤية المجتمع الدولي، ولا ينسجم مع عمق الأزمة اليمنية.

ومن جهة ثالثة، قدّم وجهة نظر وفد صنعاء عبد الملك العجري، الذي أكد ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن دون اعتماد الحل العسكري، مشيرًا إلى الأزمة الإنسانية الأليمة الناجمة عن الحصار، ونقص الموارد، وإغلاق الموانئ. وأوضح أن حركة "أنصار الله" ترفض نهج السلام الذي يفرض عقوبات للضغط على الحركة في المفاوضات؛ إذ تشترط الحركة فتح المطار والميناء وإزالة الحصار والعقوبات الاقتصادية، وبعد ذلك يمكن أن تدخل في مفاوضات على خفض التصعيد العسكري. وأشار أيضًا إلى أن سياسة استخدام العقوبات ورقة للضغط على الحركة في المفاوضات تضر الشعب اليمني بالدرجة الأولى، ومن شأنها أن تقوض عملية السلام وتفاقم من تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن، وهو ما ترفضه الحركة قطعًا.

## فهم النزاع في بيئة متغيرة وشديدة التعقيد

يبن المنظمون أن خارطة النزاع في اليمن تتغير، وفي وجود مستجدات محلية وحتى إقليمية ودولية تطرأ على ساحته وتتقاطع معها فقد كان لزاماً تنشيط الدراسة والحوار والعمل المشترك من أجل وضع خطة فعالة لصنع وبناء السلام، وذلك لن يكون ممكناً دون فهم عميق للخارطة الحالية، وهو ما حاول المشاركون المساهمة في التوصل إليه.

وقد رصد سالييسيري أربعة اتجاهات رئيسة للنزاع؛ أولها أن سلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين/أنصار الله في صنعاء عززت من سيطرتها على الأراضي التابعة لها ومن قدراتها العسكرية؛ ثانياً، التدهور المستمر في موقف الحكومة اليمنية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، بوصفها جهة حاكمة وفعالاً عسكرياً ذا مصداقية؛ ثالثاً، الارتفاع الملحوظ في المكانة العسكرية والسياسية للقوات المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة، التي قاتلت الحوثيين/أنصار الله والحكومة؛ رابعاً، زيادة أهمية اليمن في صراعات القوى الإقليمية المتمثلة في الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى. وأشار إلى أن هذه الاتجاهات تتعزز بالتصعيد الأخير، ولها تكلفة عالية.

كذلك نوقشت قضية اللامركزية في اليمن بوصفها لا تزال قضية محورية في النزاعات السياسية في البلاد منذ عام 1994، حيث تتبعت الباحثة ميساء شجاع الدين تطور الجدل الدائر بين المثقفين والأحزاب السياسية حول التحول إلى اللامركزية في الدولة اليمنية. وفي محاولة لفهم السياق باستخدام عدسة مكبرة، شرح أندريا كاربوني طبيعة الانقسامات والتحولت داخل الجماعات المتحالفة، مستخدماً حركة "أنصار الله" كدراسة حالة، وكيف يمكن أن تفسر نشوء العنف بين المتحالفين، من خلال تصور الجماعات المسلحة شبكات تتنافس فيما بينها. وقد أشار إلى أن كل الجماعات المسلحة المختلفة لديها مركزية من خلال النظر بعمق إلى العلاقات الأفقية والعمودية بين القيادات، وأن التواصل يكون أكثر وضوحاً عند الجهة التي لديها تواصل أفقي على المستوى المحلي، وهو ما يمكنهم من فرض قراراتهم.

## ملاحظات حول عملية السلام وخصائصها

لاحظ بعض المتحدثين أن عملية السلام في اليمن ابتليت بمجموعة من العيوب التي جعلتها تتسم بغياب الشمولية أثناء المفاوضات منذ اندلاع النزاع المسلح، وما تبعها من اتفاقات مثل اتفاق ستوكهولم. وقد أكد بعض المشاركين أن ثمة تحديات فيما يتعلق بالمشاركة في تحقيق عملية السلام باليمن، إذ يجب أن تنطلق هذه القضية من اليمنيين أنفسهم، وأن تدعم الأطراف الفاعلة كلها مشاركة جميع فئات المجتمع اليمني خلال المفاوضات، سواء أكان ذلك أثناء التحضير لها أم في المراحل اللاحقة للعملية التحضيرية. وقد أشار بيتر سالييسيري إلى أن اتفاقية ستوكهولم حققت إنجازات فيما يتعلق بالحيولة دون وقوع أي كارثة مدمرة، ولكنها في الوقت نفسه أخفقت في تحقيق إعادة التموضع المتفق عليه بين الأطراف، والذي كان سيكون له أثر في بناء الثقة بينها. كما أشارت أسمهان العلس إلى أن انعدام المرونة من قبل طرفي النزاع ساهم في إفشال جهود السلام.

وركز كثير من المشاركين على موضوع الوساطة وعملية السلام، إذ رأوا أنه لا بد من الوصول إلى توافق بخصوص ترتيب أولويات ملفات التفاوض بين الجميع، وفي ذات الوقت عدم تعنت أي طرف، وهو ما يؤدي إلى تعطيل العملية. أيضاً تطرق عدد من المدخلين إلى الجدل حول الفيدرالية بوصفها وسيلة محتملة للسلام في اليمن، وضرورة أن يكون تصميمها بصورة يتفق عليها الجميع. ولفت عبد الملك العجري إلى ضرورة البحث عن سلام يوقف جميع أنواع الحرب؛ ظاهراً وباطناً، عسكرياً واقتصادياً، وأنه لن يكون من الممكن تحقيق السلم دون ذلك.

إضافة إلى ما سبق، ذهب عدد من المشاركين إلى أن عملية السلام هي عملية ذات طبيعة دائمة كما تقول تانيا بافينولز، ويجب أن تتضمن سلسلة من المفاوضات حول صياغة العقد الاجتماعي لضمان تعزيزها، كما أنه يجب دراسة التجارب السابقة للدول الأخرى أيضاً والاستفادة منها.



وليس فقط التجارب اليمينية السابقة، مع البحث عن طرق أكثر إبداعًا، وعدم الاكتفاء بتكرار الطرق التقليدية. وقد أكدوا أهمية الدعم الدولي للعملية، إلى جانب الدعم العام المحلي والإقليمي، وأن ذلك شرط لتحقيق السلام الشامل والمستدام. وقد أشار ماجد الأنصاري إلى إمكانية أن تكون هناك وساطة خليجية لحلحلة الأوضاع.

وفي عودة للتشديد على الشروط اللازمة لإنجاح العملية، وأهمها الشمولية والمشاركة، أكد المتحدثون محورية دور المجتمع المحلي في عملية السلام اليمينية، وكون شموليتها تمثل أولوية، لأن غياب أحد الأطراف عن المفاوضات لالا يظهر الجدية والقدرة المطلوب من الالتزام بالعملية، ومن الحرص على مصلحة المجتمع اليمني، فضلًا عن أنه لن يتحقق أي تقدم فعلي. وهذا يتضمن بالضرورة عدم المضي في تطبيق قرارات معينة بوصفها حلاً للتسوية دون إشراك كل الأطراف فيها، مبررين ذلك بأن غياب أي طرف عن المفاوضات يؤدي إلى تحويله إلى مُعرقل لكل العملية، وهذا في ذات الوقت لا يعني أن يكون الحل هو تقسيم الكعكة، لأنه لا يمثل حلاً حقيقياً لتسوية النزاعات. وفي ملاحظة إضافية أشار أحدهم إلى أن أجندة الشباب والأمن والسلام يجب أن تنقل إلى أرض الواقع، وهو حديث مهم في اليمن، يجب خلق منصات مبتكرة لعكسه على أرض الواقع. وقد استعرض رأفت الأكلبي ورقته المشتركة مع بركات، التي تناولوا فيها تجربة مميزة، وهي برنامج زمالة حكمة، بوصفه نموذجًا مبتكرًا لتمثيل الشباب، وهو مصمم لتمكين القيادات العامة الناشئة في اليمن وتزويدها بالمهارات اللازمة للقيادة الفعالة في زمن الاضطرابات.

أيضًا أشاروا إلى أهمية شرط الملكية والإدارة المحلية للعملية. وأكد ليندركينغ أن هناك فرصة كبيرة لإنهاء النزاع هذا العام، وقد وجه بعض المشاركين رسالة إلى الأطراف الخارجية لإعطاء المساحة اللازمة لليمنيين لحل مشاكلهم بأنفسهم، لكون الصراع بالأساس يمنيًا-يمنيًا، ومن ثم فحلُّه يجب أن يكون أساسًا يمنيًا-يمنيًا، مع ضرورة أن يصل اليمنيون إلى قناعة بعدم تصويب أنظارتهم إلى ساحة المعارك، وأن هناك تنازلات يجب تقديمها من أجل المضي قدمًا في عملية السلام.

وذهب بعض المشاركين إلى الحديث عن الجوانب الثقافية والتصورات الاجتماعية ذات العلاقة بالسلام، فرأوا أن من المهم تشجيع ثقافة الحوار بصورة عامة في اليمن، والتشديد على أهمية الإرادة لتحقيق نتائج ملموسة، إلى جانب ترشيد الحديث عن القواعد الشعبية لأطراف النزاع عند مناقشة عملية السلام. وأشاروا إلى أن هناك انقطاعًا بين القيادات الشبابية في اليمن ونظرائهم في الخليج، وهو أمر من المهم معالجته في إطار العملية.

وبالعودة إلى الحديث عن الفجوات التي ابتليت بها عملية السلام في اليمن، أشير إلى أن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من مؤتمر الحوار الوطني هو مسؤولية جميع الأطراف. وركز إبراهيم جلال على التصميم المؤسسي لمؤتمر الحوار الوطني، وانعكاساته على التمثيل والمفاوضات والنتائج؛ إذ إن الاختيار الانتقائي للمجموعات، والمظالم التي نوقشت خلال المؤتمر، يكشفان عن فجوات كبيرة في السعي لإيجاد حلول مستدامة وشاملة ضرورية لعملية التحول في البلاد.

## السياسات الإقليمية والدولية تجاه النزاع

استدعت الأزمة اليمينية تدخلات عديدة من القوى الإقليمية والدولية التي أثرت في الأزمة وتأثرت بها. ورأى بعض الباحثين-مثل أحمد الشامي- أن القوى الإقليمية والدولية كان لها دور مهم، سواء في تصعيد الأزمة العسكرية أو فشل عملية السلام في اليمن. ومع أن دور الأمم المتحدة كان نشيطًا من الناحية الدبلوماسية، حيث سعت الأمم المتحدة بتعاون دولي وإقليمي لحل النزاع في اليمن، فإن استمرار العمليات العسكرية، التي بدأت بتدخل عسكري من قوات التحالف بقيادة السعودية والتدخل الإيراني، عقد الأزمة. على سبيل المثال ذهبت ندوى الدوسري إلى القول بأن إيران

شهدت عقوداً من استثماراتها تتجسد مع صعود أنصار الله/الحوثيين في اليمن. كما أشارت الباحثة إلى مراحل تطور أنصار الله/الحوثيين وأيديولوجيتهم السياسية، ومن ذلك مناقشة القيود التي تواجهها الجهود الدبلوماسية الحالية مع استمرار أنصار الله/الحوثيين في التصعيد والتوسع عسكرياً، وذهب هذا الرأي إلى أنه من الخطأ إنكار الدور الإيراني أو تقليل أثره، لكن في الوقت ذاته لا بد من إدراك أن أنصار الله/الحوثيين ليسوا دمي بيد إيران، كما لا يمكن للسعودية احتواؤهم بالممال.

من جانب آخر، أشار كريستيان أولريشسن إلى أن الإمارات كان لها دور رئيس في إخراج أنصار الله/الحوثيين من عدن، لكن شهدنا بعدها تحديات مستمرة في الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وتغيرت السياسات، وبرزت توقعات حول شكل النجاح العسكري والسياسي، وبدأ أن ثمة اتفاقاً على أن التغيرات في العامل الإقليمي خلقت صعوبات عديدة في التحول إلى حل سياسي للمشكلة اليمنية. وأشار أولريشسن إلى اعتقاده بأن القضايا الإقليمية للنزاع مرتبطة حالياً بقيام الولايات المتحدة بالضغط على إيران ومنع الضربات الحاصلة في الإمارات والسعودية. وذهبت دانيا ظافر إلى أن دول الخليج خففت تصعيدها في اليمن وركزت على شؤونها الاقتصادية بعد انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأنه لا تزال هناك مخاوف من التوسع الإيراني في الشرق الأوسط، وأن دور إدارة جو بايدن يذهب باتجاه تهدئة النزاع. وفيما يتعلق بالمسار الدبلوماسي، يحتاج ماجد الأنصاري بأن وجود وسيط من طرف ثالث لدفع عملية سلام يقودها ويملكها اليمنيون لا يمنع إمكانية أو ربما ضرورة أن يشرف على العملية وسيط دولي تابع للأمم المتحدة.

وقد أكد الباحثون أن انفراج العلاقات السعودية الإيرانية قد يكون أحد مفاتيح أو فرص الحل، وأشار أحدهم إلى أنه يجب فتح طرق التواصل والتفاهم بين أنصار الله والمملكة ودول الجوار المنخرطة في النزاع، وأنه لا يمكن تجاهل سلطات الأمر الواقع، حتى وإن لم يكن متفقاً بخصوصها. وأن ثمة مسؤولية كبيرة لمقاة على عاتق دول الخليج للهدئة ودعم تحقيق السلام الشامل والحقيقي، لا مجرد وقف إطلاق النار. وقد شدد المتحدثون على ضرورة البحث عن المصالح المشتركة دولياً وإقليمياً، وهو ما يساعد في الحل، وفي مثال على ذلك: الحديث عن طريق الحرير وما يتطلبه من وضع أمني مستقر ليصب في مصلحة الجميع، وهو ما يستدعي التحالف لبطس الأمن في المناطق التي يمر عبرها.

## مستقبل اليمن في التعافي، وإعادة الإعمار، والتنمية

أجمع المتحدثون على خطورة الوضع الاقتصادي في اليمن، وكونه يمثل أحد أهم التحديات لمستقبله، وانتقد بعضهم -كصبرية الثور- تركيز المانحين على الجوانب الإنسانية وإهمال الجوانب التنموية، لأن المساعدات الإنسانية لا تحل محل التنمية بأي حال. وأشار آخرون إلى ضرورة أن تركز عملية التعافي في اليمن على معالجة المظالم على المستوى الوطني، ففي الفترة السابقة فشل الفاعلون الدوليون في معالجة هذه المظالم. أيضاً فيما يخص عمليات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، ذهب بعض المشاركين إلى أن التعافي يجب أن يكون عملية مرنة ومستمرة ومناسبة للسياق، وأن من الضروري لمستقبل اليمن تقوية الفاعلين المحليين وتمكينهم؛ وذلك للاستفادة من قدراتهم في تلك العمليات.

ووضح المشاركون أن هناك إشكاليات من المهم معالجتها للتمكن من قيادة هذه العمليات بصورة سليمة، منها معالجة الفساد، وترشيد الحكومة، وتعزيز الثقة بالحكومة، والشفافية، والقوة المؤسسية، والجودة الاقتصادية، وقد ركز على هذه النقاط الباحث عبد الغني جفمان. كما أشار إلى أن الخطوة الأولى قبل كل هذه العمليات، وربما هي جزء منها، تتمثل في بدء العمل منذ الآن على تصور وتدوين خطة تعافٍ وإعادة إعمار شاملة وكاملة، مع التأكيد أن كل هذا لا يمكن تحقيقه دون ضمان حد أدنى من الأمن. ومن هذا المنطلق، أشار المتحدثون إلى ضرورة الاهتمام



بجانب إعادة إدماج المقاتلين والشباب في المجتمع المدني، والاهتمام بجانب التعليم، وإن كانت هذه الأمور تستغرق أمداً طويلاً. وعلى صعيد آخر، أشارت هيلين لاكنر إلى أن ثمة أفقاً واسعاً لقطاع السياحة فيما يخص التنمية في اليمن ما بعد الحرب.

وعلى هامش الحديث عن المستقبل أكد المشاركون أن المساعدات المقدمة إلى اليمن حالياً لا تزال ضعيفة كمّاً ونوعاً، ومن الضروري الاهتمام العاجل بزيادتها، فهي لا تغطي حتى الاحتياجات العاجلة للشعب اليمني، وأشار إلى ضرورة اتخاذ نهج أكثر دقة للتعرف على أولويات النازحين، سواء الآن أو في مرحلة ما بعد الحرب.

### ملاحظات ختامية

قدّم مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، البروفيسور سلطان بركات، الملاحظات الختامية للمؤتمر؛ مستهلاً ذلك بشكر الباحثين المشاركين والحضور والقائمين على المؤتمر، معلناً أن مخرجات المؤتمر ستضمن نشر الأوراق البحثية المقدمة فيه في كتاب محكّم باللغتين الإنكليزية والعربية. كما أشار إلى أن المؤتمر نُظّم في وقت حرج للغاية من النزاع في اليمن، ولكنه في الآن ذاته وقتٌ يزخر بفرص متعددة لتعجيل عملية السلام وتفعيلها، وقال في هذا الإطار: "أمام ذلك، يجب ألا نتوانى - نحن الباحثين والخبراء والممارسين السياسيين - عن الدفع باتجاه ذلك واستثمار كل ما هو ممكن لتحقيقه؛ فالحالة الإنسانية في اليمن لا تحتل الانتظار، كما أن نتيجة إطالة أمد النزاع ستكون كارثية على كل المستويات، لا في اليمن وحسب، وإنما في المنطقة ككل". كما أتاحت الفرصة لمثلي الشركاء بتقديم الشكر، وتبسيط الضوء على عدد من أهم الأفكار التي تم التطرق إليها في أعمال المؤتمر.